J. Agric.Econ. and Social Sci., Mansoura Univ.,Vol.1(11):1093-1104, ,2010

THE RELATIONSHIP BETWEEN FARMER'S PERSONAL AND SOCIAL VARIABLES AND ACCEPTANCE OF WOMAN EMPOWERMENT AND BANNED FEMALE GENITAL MUTILATION IN SHARKIA GOVERNORATE

Khalifa, E. A. A.
Agric. Extension and Rural Sociology Dept., Faculty of Agriculture, Azhar University, Assiut

علاقة بعض المتغيرات الشخصية والاجتماعية لمزارعى محافظة الشرقية بتقبلهم لتمكين المرأة ومنع ختان الإناث

ابراهيم عبدالرحمن على خليفة
قسم الإرشاد الزراعي والمجتمع الريفي - كلية الزراعة – جامعة الأزهر بأسيوط

الملخص

استهدفت الدراسة التعرف على مستوى تقبل الزراع لتمكين المرأة ومنع ختان الإناث ، وتحديد العلاقة بين مستوى تقبل الزراع لتمكين المرأة ومنع ختان الإناث وبعض المتغيرات الشخصية و الاجتماعية.

ولتحقيق أهداف الدراسة صممت استمارة استبيان بالمقابلة تم عرضها على مجموعة من المحكمين واختبارها مبدئياً، وتم تجميعها من عينة عشوائية منتظمة تم اختيارها من واقع سجل٢ خدمات بالجمعيات التعاونية الزراعية بالقرى المدروسة بلغ إجمالها ١٧٠ مبحوثاً موزعة على أكبر ثلاث قرى تتبع أكبر ثلاث مراكز بمحافظة الشرقية من حيث عدد الحائزين وهى قرية الزنكلون بمركز الزقازيق، وقرية العزيزية بمركز منيا القمح وقرية البلاشون بمركز بلبيس. وقد جمعت البيانات خلال شهرى وفبراير ومارس ٢٠١٠، وقد استخدم فى تحليل البيانات العرض الجدولي والتكرار والنسب المئوية ومعامل التطابق النسبى مربع كاى.

وأوضحت النتائج أن اكثر قليلاً من ثلث المبحوثين يتقبلون تمكين المرأة بنسبة ٣٤.٢% مقابل أكثر قليلاً من خمس المبحوثين لا يتقبلوا تمكين المرأة بنسبة ٢١.١% ، وأنه توجد علاقة معنوية بين مستوى تقبل المبحوثين لتمكين المرأة وكل من المتغيرات المستقلة التالية:الترابط الأسرى، عدد أفراد الأسرة، الحالة الزواجية، المستوى التعليمى، المهنة، سعة الحيازة الزراعية، المشاركة فى المنظمات الاجتماعية الرسمية، المشاركة السياسية، الانفتاح الثقافى، والميل للتجديد فى الزراعة.

وأظهرت النتائج أن ما يقرب من ثلث المبحوثين يتقبلون منع ختان الإناث بنسبة ٣١.٢% مقابل ثلاثة أخماسهم لا يتقبلوا منع ختان الإناث بنسبة ٦٠% ، وأنه توجد علاقة معنوية بين مستوى تقبل الزراع المبحوثين لمنع ختان الإناث وكل من المتغيرات المستقلة التالية: المستوى التعليمى، المهنة، سعة الحيازة الزراعية، المشاركة فى المنظمات الاجتماعية الرسمية، المشاركة السياسية، الانفتاح الثقافى، والميل للتجديد فى الزراعة.

المقدمة ومشكلة البحث

تعمل المجتمعات فى سعيها الدائم لمواكبة المتغيرات وتحقيق التقدم المنشود على تعظيم الاستفادة من مواردها الذاتية. ولما كانت الدول النامية ومن بينها مصر تمثل الموارد البشرية فيها الركيزة الأساسية لبنائها الاقتصادى، فإن الاهتمام بها وزيادة فعاليتها والارتقاء بمستوى أدائها يمثل حجر الزاوية لقيام تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة ومستدامة. ولما كانت المرأة تمثل نصف المجتمع، وتضطلع بأدوار ومهام حيوية فى اعداد وتنشئة الأجيال الجديدة، وتهيئتهم للاسهام الفعال فى بناء مجتمعهم، فإن الاهتمام بالمرأة وتفعيل اسهامها فى كافة مناشط الحياة على قدم المساواة مع شقائقها الرجال يعد من أهم مقومات ومرتكزات التنمية القومية المستدامة (٩: ٩٥-٩٧).

ومما لا شك فيه أن الاعلاء من شأن المرأة وتأكيد مكانتها المتساوية مع الرجل والقضاء على كافة صور العنف والتهديد والتمييز الذى تتعرض له يعد من أهم القضايا التى تشغل بال المهتمين بقضايا النوع

الاجتماعى ودعاة حقوق الانسان، والتى تعد فى حقيقتها وجوهرها الايجابى أحد المرتكزات الأساسية لدعوات الرسالات السماوية بصفة عامة والشريعة الاسلامية بصفة خاصة ؛ حيث أكدت على حقوق المرأة باعتبارها كياناً انسانياً مساو للرجل فى الحقوق والواجبات، وان كان ثمة فروق بينهما فهى راجعة إلى طبيعة التكوين البيولوجى لكل منهما، والتى تعد ضرورة لاستمرار النوع الانسانى(١٧:١٩٦-٢٠٠).

وتعتبر قضيتى تمكين المرأة ومنع ختان الإناث من القضايا التى تطرح نفسها على ساحة العمل الاجتماعى العلمى والسياسى فى ذات الوقت نظراً لتعاظم الاهتمام القومى والاقليمى بهما، ويتعاظم أهميتهما فى القطاع الريفى من المجتمع المصرى، والذى يضم أكثر من نصف السكان. ويعتبر المصدر الرئيسى للزيادة السكانية والمستودع الأصلى للقيم التقليدية من ناحية، ويتسم سكانه بخصائص متدنية نسبياً من حيث التعليم والدخل والرعاية الصحية وغيرها من مؤشرات التنمية البشرية من ناحية أخرى، كما أنه القطاع الأكثرمعاناة من مظاهر التمييز والممارسات غير المواتية تجاه المرأة انصياعاً للموروثات الثقافية المتأصلة فيه من ناحية ثالثة.

وترى "سامية فهمى"(١٣:٢١) أن مفهوم التمكين يشير الى كل مامن شأنه أن يطور مشاركة المرأة وينمى من قدراتها ووعيها ومعرفتها، ومن ثم تحقيق ذاتها على مختلف الأصعدة المادية والسيكولوجية والاجتماعية والسياسية، ويتيح لها كافة القدرات والامكانيات التى تجعلها قادرة على السيطرة على ظروفها ووضعها، والاسهام الحر والواعى فى بناء المجتمع.

ويشير مصطلح تمكين المرأة Empowerment الى العملية التى يمكن من خلالها سد الفجوة التمييزية بين المرأة والرجل فى محاولة لتقوية دور كل منهما عن طريق المساواة بينهما فى شتى فرص الحياة الانسانية التى يمكن لكل منهما القيام بها فى كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها (١:١).

ويعتبر تمكين المرأة أحد المفاهيم التنموية للإرتقاء بالمرأة والمجتمع، ظهر فى ثمانينات القرن الماضى، وينشد تحقيق المساواة النوعية بين الذكر والأنثى من خلال تشريعات وبرامج تركز على استثارة وعى النساء بأسباب تدنى مكانتهن الاجتماعية والأخذ بأسباب المبادأة للتغلب على هذا الوضع ، حيث يؤكد على أن للنساء قدرة مساوية للرجال فى اتخاذ القرار وتنفيذ المشروعات لضمان المشاركة الفعالة لكليهما فى شتى برامج ومشروعات التنميه على كافه المستويات وشتى الأصعدة (١٤:١١٥-١١٦).

وترى "رانيا نوار"(١٩ : ١-٢) ان مفهوم تمكين المرأة قد تأصل من خلال لقاء مجموعة DAWN وهى الاسم المختصر للتنمية البديلة بمشاركة المراة من أجل عهد جديد والذى حدد اربعة اهداف رئيسية تتمثل فى تحلل المرأة من التبعية ، ومحو جميع الأشكال البنائية للتمييز على المرأة، وتحقيق المساواة السياسية،وحريةالاختيار واتخاذ التدابير والاجراءات لمنع عنف الرجال على النساء ، وتضيف أن للتمكين جوانب ثلاثة رئيسية هى:

١- التمكين الاقتصادى: من خلال النصيب النسبي للرجل والمرأة فى الوظائف الادارية والتنظيمية والمهنية والتوزيع النسبى للدخل المكتسب بواسطة السكان النشطين اقتصاديا من الجنسين.
٢- التمكين الاجتماعى: ويعنى ان تمارس المرأة كل صلاحياتها وقدراتها من اجل بناء ثقافة اجتماعية متخلصة من السيطرة الذكورية، الامر الذى يتطلب تغيير قوانين الاحوال الشخصية، والعمل على تطويع الموروثات الثقافية لتتماشى مع الاتجاهات المعاصرة في النظر للمرأة وقضاياها، على ان يكون ذلك من خلال الفهم الواعى لجوهر وصحيح الدين الحنيف.
٣- التمكين السياسي: ويقاس بعدد المقاعد البرلمانية المتاحة للرجل بالمقارنة بالنساء ، وكذلك مشاركة المرأة فى منظمات المجتمع المدنى كالاحزاب والنقابات وغيرها، وقد طالب مؤتمر بكين بتخصيص مقاعد للمرأة فى البرلمانات فيما بات يعرف بالكوتة، ودعا الى ضرورة رفع التمثيل النسائي الى نسبة ٣٠% على الاقل بحلول عام ٢٠٠٥ ، وهو الاجراء الذى اخذ به المشرع المصري عندما خصص للنساء عدد ٦٤ مقعدا من بين ٥٠٨ مقعدا بالانتخاب لمدة دورتين اعتبارا من عام ٢٠١٠ .

كما يهدف تمكين المرأة إلى القضاء على شتى صور التمييزضد للمرأة، والذى ينال من انسانيتها ويهدد كرامتها، ويمتهن حقها الطبيعى الذى كفلته لها الشرائع السماوية والمواثيق الدولية والدستور والتشريعات القومية، لذا فإن الدولة وضعته فى طليعة الأهداف الإنمائية الأساسية للألفية الثالثة(١٢:١).

ويرجع التمييز ضد المرأة أساساً الى طبيعة الثقافة الذكورية السائدة فى مجتمعنا، والتى تعلى من شأن الرجل وقيم الرجولة ، حيث تنظر للرجل على أنه المنوط به تحمل المسئولية فى شتى مواقف الحياة باعتبار أن الرجل "الذكر" أكثر ايجابية وعقلانية وتحملاً للمسئولية من المرأة "الأنثى"، الأمر الذى يؤدى إلى تهميش دور المرأة ويحد من فعاليتها فى حياة المجتمع. ويتم تنشئة وتطبيع الأعضاء الجدد فى المجتمع على تقبل هذه التفرقة والعمل بمقتضاها لتترسخ فى أذهانهم قيم ومبادئ الذكورة ويصبح الأعضاء الجدد سواء من الإناث أو الذكورأكثر تمسكاً بها باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من كيانهم الثقافى وأحد أهم مقومات استقرار بنائهم

الاجتماعى. ومن المثير للدهشة أن نجد الكثير من النساء خاصة فى الريف أكثر تمسكاً بل واستماتة فى الدفاع عن هذه القيم؛ وربما يرجع ذلك الى أن هذا التمسك يعنى من وجهة نظرهن الانصياع لقيم وتقاليد المجتمع ومن ثم فإنها تحقق لهن ولبناتهن فرص أفضل فى الحياة فى ذلك المجتمع (٥:٣١١-٣١٢).

وتتعرض المرأة فى الريف لتمييز مضاعف يفرضه طبيعة البنيان الاجتماعى التقليدى، حيث تزداد نسبة العاملات لدى الأسر بدون أجر بالمقارنة بالذكور، كما أن معدلات بطالة الإناث فى الريف تفوق معدلاتها بين الذكور لدرجة يمكن القول معها بأن المجتمع يتجه إلى حالة يمكن تسميتها بتأنيث البطالة . وبالرغم من ان الفلاحات المصريات يمثلن ٤٨% من حجم العمالة الزراعية و يقمن بإنتاج أكثر من ٤٠% من الحاصلات الزراعية إضافة إلى مهامهن الأخرى ، إلا أن ٧١% منهن لا يحصلن على أجر عن العمل، ولا يحصلن سوى على ١٠% من الدخل، و تصل نسبة الأمية بينهن إلى حوالى ٧٠% فضلا عما يعانينه من تدنى مستوى الرعاية الصحية و الحرمان من ضمانات قوانين العمل و التأمينات الإجتماعية (٧:٢-٥).

وتعد قضية ختان الإناث احد قضايا التمييز ضد المرأه و التى تكتسب أهمية خاصة فى المجتمع المصرى، حيث أنه من المجتمعات التى تمارس فيها هذه العملية على نطاق واسع خاصة فى القطاع الريفى منه، و قد تزايد الاهتمام المحلى و الدولى بالقضاء على هذه العادة ومحاربتها بشتى الوسائل بإعتبارها أحد صور العنف الموجه للمرأة، و ذلك بعد التأكد من الأضرار الصحية و النفسية والإجتماعية المترتبة عليها . و قد تبين من المسح الديموجرافى الصحى عام ١٩٩٥ (و الذى يعد الأول من نوعه الذى قام برصد ظاهرة ختان الإناث فى مصر) أن نسبة ممارسة ختان الإناث فى محافظات مصر تتراوح بين ٩٠.٩% :١٠٠% عدا محافظتى مرسى مطروح ٣٢.٢% وشمال سيناء ٨٢.٩%، وهذه النسب تشير إلى شيوع وعمومية انتشار هذة الظاهرة. بيد أن انخفاض نسبة ممارسة هذه العادة فى محافظتى مطروح وسيناء ربما يرجع إلى طبيعة الحياة البدوية بهما وتأثرهما بالثقافات البدوية المنتشرة فى المجتمعات العربية والاسلامية خاصة الجزيرة العربية، حيث لا تنتشر هذه العادة هناك بالرغم من ادعاء البعض بأنها تستند إلى أساس دينى اسلامى. وتزداد وطأة ممارسة ختان الإناث فى الريف؛ حيث تصل نسبة من أجريت لهن عملية الختان من النساء المتزوجات إلى ٩٩.٥% مقابل ٩٤% فى الحضر، كما أن نسبة النساء الريفيات اللاتى يوافقن على إجراء عملية الختان لبناتهن ترتفع فى الريف لتصل إلى ٩١% مقابل ٧٠% فى الحضر، وأن ٩٣% من النساء الأميات يوافقن على ختان الاناث مقابل ٥٧% من النساء الحاصلات على مؤهلات متوسطة وعليا(٣:٢-٣).

فى حين تشير نتائج المسح السكانى لمصر ٢٠٠٥ م إلى أن نسبة السيدات المختتنات فى الفئة العمرية ١٥- ٤٩ سنة واللاتى سبق لهن الزواج بلغت ٩٢,٢ % فى الحضر ، مقابل ٩٨,٣ % فى الريف و ٧١,٥ % فى محافظات الحدود ، كما أن نسبة المختتنات فى ذات الفئة العمرية لدى غير المتعلمات بلغت ٩٨,٤ % مقابل ٩٢,٢ % لدى الحاصلات على مؤهل متوسط فأكثر ، وتبلغ النسبة ٩٢,٧ % لدى السيدات اللاتى يعملن مقابل عائد نقدى مقابل نسبة ٩٦,٤ % لدى السيدات اللاتى لا يعملن مقابل عائد نقدى ، كما تشير نتائج المسح إلى أن نسة الفتيات فى سن ١٨ سنة المتوقع ختانهن تبلغ ٧٨,٥ % فى الريف مقابل ٥٢,٧ % فى الحضر و٤٣,٣ % فى محافظات الحدود. وهذه النتائج تشير إلى ان هناك اتجاها نحو انخفاض نسبة ممارسة ختان الإناث إلا أن الأمر يحتاج إلى المزيد من الجهد والكفاح المستمر للوصول إلى النتائج المرجوه بأسرع وقت ممكن (٤: ١١١-١١٥).

والختان من الناحية الدينية ارتبط بسيدنا ابراهيم عليه السلام، وكان هذا الارتباط خاصاً بالذكور دون الإناث، حيث لاتوجد نصوص صريحة فى الكتاب المقدس سواء فى العهد القديم أو الجديد تحث على ختان الإناث(٨:٨-١٢).

وفى الاسلام نجد أنه لا توجد نصوص قاطعة الدلالة متفق عليها سواء فى القرآن الكريم أو السنة النبوية المطهرة تحض على ختان الاناث، حيث لم يرد نص فى القرآن الكريم يوجب أو يشير الى هذه الممارسة. أما فى السنة النبوية فالختان وفقاً لحديث الرسول (ص) كما ورد فى مسند أحمد وكما أورده البيهقى من حديث شداد هو سنة فى حق الرجال مكرمة فى حق النساء، أى أنه لم يفرض على المرأة، وإذا كان البعض قد يرى فائدة فى أنه يقلل غلمة (شهوة) المرأة، فانه يقع فى باب طلب الكمال وليس من باب إزالة الأذى، إذا ما تم التسليم جدلاً بأن الإقلال من شهوة المرأة مرتبط تماماً بعفتها وهو الامرالذى لم تؤكد على صحته البحوث والدراسات العلمية(٦:١٣٨).

وإذا كان مؤيدو الختان يستندون إلى حديث" أم عطيه الأنصارية "رضى الله عنها أن امرأة كانت تختن بالمدينة فقال لها النبى (ص) لا تنهكى فإن ذلك أحظى للمرأة وأحب للبعل، فإن معارضو ختان الاناث استندوا الى تفسير ذات الأحاديث التى استند اليها مؤيدوه ولكن بتفسيرات متباينة، كما أن فريق المعارضين لختان الاناث يرون أن الأحاديث المتعلقة بختان الاناث ضعيفة، وأنه لم يثبت أن الرسول (ص) قد قام بختان

اى من بناته فضلا عن أن هذه الممارسة غير منتشرة حتى الآن فى مناطق الجزيرة العربية منشأ الاسلام(١٠:١٢٨).

ويدعم التوجه الرافض لختان الاناث البيانات الصادرة عن وزارة الأوقاف ومجمع البحوث الاسلامية ومشيخة الأزهر الشريف والتى تؤكد أن الاسلام أوصى بالختان للرجل، أما بالنسبة للإناث فلم يثبت وجود أصل من أصول التشريع الاسلامى أو أحكامه تجعل هذه العادة أمراً مطلوباً ولم يثبت أن له فوائد تعود على المرأة، بل العكس من ذلك ؛ حيث ثبت أن له أثاراً سلبية على الأنثى بدنية ونفسية ومن ثم لا يتعين تحميل الدين الاسلامى الحنيف تبعات انتشار هذه العادة وما يحيط بها من زيف(٣:٢-٣).

ويخلص "القرضاوى"(٢٠:٢-٥) بعد استعراضه للأدلة والأسانيد والأحكام الشرعية المستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة ودليل القياس ودليل الإجماع واراء علماء الاجتماع والنفس والطب الى عدم وجود دليل فى القرآن والسنة يؤيد هذه العادة التى يصفها بالبغيضة، خاصة لما يترتب لها من أضرار صحية ونفسية بالغة.

وإذا كان ختان الاناث ليس له سند فى صحيح الدين الاسلامى يوجبه، فأنه يصبح غير ملزم أن لم يكن مرفوضاً تماماً من الناحية الشرعية، كما أنه من الناحية الطبية والنفسية والاجتماعية قد حظى بالرفض والاستنكار لما يترتب عليه من اثار بالغة السوء على الأنثى ؛ حيث تؤدى هذه العملية الى الاحساس الفورى بالألم والالتهابات والنزيف، وعثر الطمث، وكذلك عسر الوضع والبرود الجنسى للأنثى، ويسبب صدمة عصبية للفتاة ترتبط بالجهاز التناسلى وتنعكس أثارها على المواقف المرتبطة بجهازها التناسلى مستقبلاً بداية من تكرار الصدمة العصبية شهرياً مع حدوث الطمث، ثم صدمة الزفاف وفض غشاء البكارة، كما قد يترتب على ختان الأنثى الاصابة باحتباس البول والعقم نتيجة التهاب الحوض المزمن، كما أن تلوث الجرح يؤدى إلى اصابة الفتيات بالتيتانوس مما قد يؤدى للوفاة، هذا فضلاً عن أن عادة ختان الإناث تعد من أهم أسباب انتشار المخدرات، حيث يلجأ الأزواج لتعاطى المخدرات والمشروبات الكحولية رغبة منهم في اطالة العملية الجنسية للتغلب علي البرود الجنسي للزوجة الناجم عن الختان، هذا فضلاً عن أن عدم التوافق الجنسي يعد من بين الأسباب الهامة للطلاق(١١:٢٢٨-٢٣٠).

ولقد تنبهت الحكومات المصرية لقضية ختان الاناث منذ عدة عقودن، بيد أن درجة الحزم والشدة والجدية والصرامة والتساهل في التعامل مع هذه الظاهرة قد تباينت خلال تلك العقود، فقد صدر قرار وزير الصحة رقم ٧٤ في يوليو عام ١٩٥٩يحظر بمقتضاه ممارسة ختان الاناث تماماً في المستشفيات والمراكز التابعة لوزارة الصحة، ولكن ظلت الممارسة تتم بحرية تامة في العيادات والمراكز الطبية الخاصة وعن طريق ممارسي الطب الشعبي والدايات وحلاقى الصحة، وقد ترتب علي ذلك مشكلات كبيرة وكان تجاوب وزارة الصحة معها علي عكس المتوقع، فقد صدر قرار وزير الصحة في ١٩ أكتوبر ١٩٩٤ يقضي بفتح المستشفيات العامة لأجراء ختان الإناث بناء علي طلب أولياء الأمور الذين يفشل الطبيب والاخصائي الاجتماعي ورجل الدين في اقناعهم بعدم جدوى الختان، وقد كان هذا القرار بمثابة صدمة لمناهضى ختان الاناث، لذلك صدر قرار وزير الصحة في ١٧ أكتوبر ١٩٩٥ بإيقاف ممارسة ختان الاناث في المستشفيات العامة ، ثم تلاه قرار أخر رقم ٢٦١ في يونيو ١٩٩٦ بمنع اجراء ختان الاناث بأيدى الأطباء أو غيرهم سواء في المستشفيات العامة أو العيادات الخاصة ، وقد دعم قرار وزير الصحة هذا حكم المحكمة الادارية العليا بصحة قرار الوزير وحقة في منع أي ممارسة ضاره بالصحة ، وأخيراً صدر قرار وزير الصحة رقم ٢٧١ لسنة ٢٠٠٧ يحظر علي الأطباء وهيئات التمريض وغيرهم اجراء أي قطع أو تشويه أو تعديل لأي جزء طبيعي من الجهاز التناسلي للأنثي سواء في المستشفيات الحكومية أو غير الحكومية أو غيرها من الأماكن الخاصة(١٨:١-٣).

وقد توجت كل الجهود السابقة بصدور تعديلات قانون الطفل رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨ لتجرم ختان الاناث لأول مرة في مصر،حيث أضيفت بموجبه مادة جديدة الي قانون العقوبات رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ برقم ٢٤٢ مكرر تنص علي مايلي " مع مراعاة احكام الماده ٦١ من قانون العقوبات ودون الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها في قانون أخر، يعاقب بالحبس مدة لاتقل عن ثلاثة أشهر ولا تتجاوز سنتين أو بغرامة لاتقل عن الف جنيه ولا تتجاوز خمسة الاف جنيه كل من أحدث الجرح المعاقب عليه في المادتين ٢٤٢,٢٤١ من قانون العقوبات عن طريق اجراء ختان الأنثي " (٢:١٧).

ويعتبر تقبل الزراع لتمكين المرأه وعدم ختان الاناث من المؤشرات البالغة الأهمية علي المكانة التي تحظي بها المرأه في مجتمع القرية من ناحية، وعلي مدي التمييز الذي تتعرض له المرأة من عدمه من ناحية أخري، فالقبول Acception وإن كان يشير فى معناه الاصطلاحى الي أنه الارادة الثانية التي تتوافق مع أرادة أولي تسمي ايجاباً فتتولد عن توافقهما ما يسمي عقداً(١٥:٤٦٥)، فإن التقبل لا يخرج عن كونه توافق ارادة المتلقي مع ارادة صاحب أو مصدر الدعوة.

ومن ثم فإن درجة استجابة الزراع لدعوات تمكين المرأه ومنع ختان الاناث وتوافقهم معها يعد أحد المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها للوقوف علي سلوك الريفيين حيال هاتين القضيتين البالغتي الأهمية.

من هنا كانت هذه الدراسة للوقوف علي بعض المتغيرات الشخصية والاجتماعية للزراع والتعرف علي تقبلهم لتمكين المرأة ومنع ختان الاناث، وتحديد العلاقة بين هذه المتغيرات ودرجة تقبلهم لتمكين المرأة ومنع ختان الاناث ، باعتبارها من المؤشرات الهامة علي مدي تحقيق الجهود الرامية للنهوض بالمرأة الريفية لأهدافها المنشودة.

أهداف البحث:

اتساقاً مع مقدمة البحث ومشكلته أمكن صياغة الهدف الرئيسى لهذا البحث فى التعرف على درجة تقبل الزراع لكل من تمكين المرأة وعدم ختان الإناث وأهم العوامل المؤثرة عليه. وقد انبثق منه الأهداف الفرعية التالية :

١- التعرف على بعض الخصائص الشخصية والاجتماعية للزراع المبحوثين بمنطقه الدراسة.
٢-التعرف على مستوى تقبل الزراع المبحوثين بمنطقة البحث لتمكين المرأة.
٣-تحديد العلاقة بين مستوى تقبل الزراع المبحوثين لتمكين المرأة كمتغير تابع وكل من المتغيرات المستقلة التالية:الترابط الأسرى – النظرة للأرض الزراعية كقيمة اجتماعية – العمر – عدد أفراد الأسرة – الحالة الزواجية للمبحوثين – المستوى التعليمى – المهنة – سعة حيازة الأرض الزراعية – المشاركة فى المنظمات الاجتماعية الرسمية – المشاركة السياسية – الانفتاح الثقافى – والميل للتجديد فى الزراعة.
٤-التعرف على مستوى تقبل الزراع المبحوثين بمنطقة البحث لمنع ختان الإناث.
٥- تحديد العلاقة بين مستوى تقبل الزراع المبحوثين لمنع ختان الإناث كمتغير تابع وكل من المتغيرات المستقلة المذكورة فى الهدف الثانى.

فروض البحث:

لتحقيق الهدفين الثالث والخامس تم صياغة الفرضين البحثيين التاليين :

١- توجد علاقة معنوية بين مستوى تقبل الزراع المبحوثين بمنطقة البحث لتمكين المرأة وكل من المتغيرات المستقلة التالية: الترابط الأسرى- النظرة للأرض كقيمة اجتماعية- العمر- عدد أفراد الأسرة - الحالة الزواجية للمبحوثين- المستوى التعليمى- المهنة - سعة الحيازة الزراعية –المشاركة فى المنظمات الاجتماعية الرسمية- المشاركة السياسية - الانفتاح الثقافى للمبحوثين - الميل للتجديد فى الزراعة.
٢- توجد علاقة معنوية بين مستوى تقبل الزراع المبحوثين بمنطقة البحث لمنع ختان الإناث وكل من المتغيرات المستقلة السابقة.

الطريقة البحثية

وتشتمل على مجالات الدراسة، وجمع البيانات، والمعالجة الكمية لمتغيرات الدراسة، وأدوات التحليل الاحصائى.

مجالات الدراسة:

١- **المجال الجغرافى:** أجريت هذه الدراسة على عينة من الزراع بمحافظة الشرقية؛ حيث تم اختيار أكثر ثلاث ادارات زراعية من حيث عدد الحائزين، فكانت الادارات الزراعية بمراكز الزقازيق(٧٥٤١١حائزا)، و منيا القمح(٦٧٩٥٢حائزا)، وبلبيس(٥١١٧٣حائزا)(١٦:بدون)، وتم اختيار أكبر قرية من كل مركز وقع عليه الاختيار من حيث عدد الحائزين فكانت قرى الزنكلون، و العزيزية، والبلاشون على الترتيب ليشكلوا المجال الجغرافى للبحث.

٢- **المجال البشري:** وتم اختيار عينة البحث من بين الزراع الحائزين من واقع سجل ٢ خدمات بالجمعيات التعاونية الزراعية بالقرى المذكورة وذلك بنسبة ٥% من عدد الحائزين بكل قرية ؛ حيث بلغ عدد المبحوثين ٦٨ مبحوثاً من قريةالزنكلون، ٥٨ مبحوثاً من قرية العزيزيه،٤٤مبحوثاً من قرية البلاشون ليصبح مجموع عينة البحث ١٧٠ مبحوثاً تم اختيارهم بطريقة عشوائية منتظمة ليشكلوا المجال البشرى للبحث.

٣- **المجال الزمنى:** تم إجراء الدراسة الميدانية وجمع بيانات البحث خلال شهرى فبراير ومارس ٢٠١٠.

أدوات جمع البيانات

و تم جمع بيانات الدراسة من خلال المقابلة الشخصية باستخدام استمارة استبيان تم اعدادها لهذا الغرض. ولضمان التحقق من دقه عبارات ومحتوى الاستمارة فقد تم إجراء تحكيم للعبارات التى تضمنتها استمارة الاستبيان؛ حيث تم عرضها على احدى عشر محكماً من السادة أعضاء هيئات التدريس والباحثين فى مجالى علم الاجتماع الريفى والارشاد الزراعى بالجامعات والمراكز البحثية المصرية، وتم استبعاد العبارات التى لم تحظى بقبول ٧٥% منهم، وتم إجراء اختبار مبدئى لاستمارة الاستبيان على مجموعة من الزراع بقرية الديدامون مركز فاقوس عددها خمسة عشر مزارعاً، وتم اجراء التعديلات اللازمة عليها فى ضوء ما أسفر عنه الاختبار المبدئى لتصبح صالحة لجمع بيانات هذه الدراسة.

المعالجة الكمية لمتغيرات الدراسة :

أ- **قياس المتغيرات المستقلة (الخصائص الشخصية) :**

١- **الترابط الأسرى**:ويعبر عن محصلة قوى الجذب داخل أسر المبحوثين ومدى تماسكها، وتم قياسها من خلال عشرة عبارات تدور حول مدى الترابط والانتماء الأسرى والاستعداد للتضحية من أجل الأسرة، وتتضمن استجاباتهم لهذه العبارات اختياراً ما بين دائماً وأحياناً ونادراً ولا، وأعطيت الأرقام ٤، ٣، ٢، ١ على الترتيب لتكون أعلى درجة ٤٠ وأقلها ١٠. وتم تقسيم فئات الترابط الأسرى إلى ثلاث فئات: غير مترابطة ١٩ درجة فاقل، مترابطة الى حدما من ٢٠:٢٩، مترابطة ٣٠ درجة فأكثر.

٢- **النظرة للأرض الزراعية كقيمة اجتماعية محورية:** ويعبر هذا المتغير عن مدى التقدير والأهمية التى يكنها المزارع للأرض الزراعية باعتبارها مصدرا للمكانة الاجتماعية فى القرية، فضلاً عن كونها مصدراً للدخل. وقد تم قياسها من خلال اثنى عشر عبارة، وطلب من كل مبحوث ابداء رأيه فى كل منها بموافق أو سيان أو غير موافق وأعطيت كل استجابة ٣، ٢، ١ على الترتيب وذلك فيما يتعلق بالعبارات الإيجابية على أن تعكس الدرجات فى حالة العبارات السلبية، وبذلك تتراوح درجات المبحوث ما بين ١٢ – ٣٦ درجة. وقد تم تقسيم استجابات المبحوثين الى ثلاث فئات : منخفضة ١٩ درجة فأقل، متوسطة من ٢٠ –٢٧ درجة، ومرتفعة ٢٨ درجة فأكثر.

٣- **العمر:**ويعبر عن الحالة العمرية للمبحوثين، وتم قياسه كرقم مطلق، وقسم المبحوثين الى ثلاث فئات عمرية: الأولى أقل من ٣٠ سنة، والثانية من ٣٠ – أقل من ٥٠ سنة، والثالثة ٥٠ سنة فأكثر.

٤- **عدد أفراد الأسرة:**ويعكس هذا المتغير الاحتواء البشرى المنزلى لأسر المبحوثين؛ حيث تم تقسيم المبحوثين الى ثلاث فئات: الأولى ٣ أفراد فأقل، والثانية ٤ – ٦ أفراد والثالثة ٧ أفراد فأكثر.

٥- **الحالة الزواجية:**ويعبر هذا المتغير عن الحالة الاجتماعية للمبحوثين؛ حيث تم تقسيمهم إلى أربعة فئات: متزوج، أعزب، أرمل، مطلق، وتم إعطائها الدرجات ٤، ٣، ٢، ١ على الترتيب.

٦- **المستوى التعليمى:** ويعبر هذا المتغير عن المستوى التعليمى الذى حظى به المبحوث، وتم تقسيم المبحوثين وفقاً لهذا المتغير الى خمس فئات:أمى (١)، يقرأ ويكتب (٢)،تعليم أساسى(٣)،مؤهل متوسط (٤)، مؤهل عالى (٥).

٧- **المهنة:** ويعبر هذا المتغير عن النشاط الاقتصادى الرئيسى للمبحوث، وقد تم تقسيمة الى فئتين الأولى الزراعة فقط (١) والثانية الزراعة ومهنة أخرى (٢).

٨- **سعة الحيازة الزراعية :**ويقصد بها المساحة الأرضية المزروعة التى يحوزها المبحوث وقت اجراء البحث مقدرة بالفدان، ويعكس هذا المتغير دخل الأسرة ومن ثم مستوى معيشتها، وقد تم تقسيمه إلى ثلاث فئات: الأولى فدان فأقل، والثانية أكثرمن فدان – أقل من خمسة أفدنة، والثالثة خمسة أفدنة فأكثر.

٩- **المشاركة فى المنظمات الاجتماعية الرسمية:** وتعنى عدد المنظمات الرسمية فى القرية التى يشارك فيها المبحوث، وتم قياسها بإعطاء درجة واحده لكل منظمة يشترك فيها المبحوث كعضو عادى، ودرجتان لمن يشغل مركز قيادى بالمنظمة، وثلاث درجات لمن يحضر الاجتماعات دائماً، ودرجتان لمن يحضرها أحياناً، ودرجة واحدة فى حالة نادراً، وتم تقسيم المبحوثين تبعاً لذلك إلى ثلاث فئات:مشاركة ضعيفة درجة واحدة، مشاركة متوسطة ٢-٣ درجات، مشاركة عالية ٤ درجات فأكثر.

١٠- **المشاركة السياسية:** ويقصد بهذا المتغير مدى اسهام المبحوث فى الحياة السياسية لمجتمعه من خلال مشاركته فى الانتخابات العامة للمجالس الشعبية المحلية والنيابية ورئاسة الجمهورية والاستفتاءات، وكذلك من خلال المشاركة فى المناقشات والاجتماعات السياسية والاهتمام بأمور السياسة، وعضوية الاحزاب السياسية والتطلع لتولى مواقع سياسية بالانتخاب. وقد تم قياس هذا المتغير من خلال عشرة أسئلة يحصل المبحوث على ٣ درجات عن كل سؤال إذا كانت استجابته دائما، ودرجتان اذا كانت استجابته أحياناً، ودرجة واحده إذا كانت استجابته نادراً. وتم تقسيم المبحثوين الى ثلاث فئات:الأولى مشاركة ضعيفة ١٧ درجة فاقل، ومشاركة متوسطة من١٨:٢٣ درجة، ومشاركة عالية ٢٤ درجة فأكثر.

١١- **الانفتاح الثقافى:** يشير هذا المتغير الى مدى انفتاح المبحوث على مصادر المعلومات ووسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمقروءة. وقد تم قياس هذا المتغير من خلال سؤال المبحوث عن مدى التعرض لمصادر المعلومات ووسائل الإعلام المختلفة، وقد تضمن المتغير سبعة عبارات؛ بحيث يعطى المبحوث ثلاث درجات فى حالة الاستجابة بدائماً، ودرجتان فى حالة الاستجابة بأحياناً، ودرجة واحدة عندما تكون استجابته نادراً. وتم جمع درجات كل مبحوث وتقسيمها إلى ثلاث فئات:الأولى غيرمنفتح ١٢ درجة فأقل، والثانية منفتح إلى حد ما من ١٣ –١٧ درجة، والثالثة منفتح ١٨ درجة فأكثر.

١٢- **الميل للتجديد فى الزراعة:** يعكس هذا المتغير ميل المبحوث لتقبل الجديد فى مجالات الزراعة واستعداده لتبنى الأصناف الجديدة، حيث تم قياس هذا المتغير من خلال استخدام مؤشر مكون من ثلاث أسئلة تتعلق بمدى استجابة المبحوث عند سماعه عن أصناف جديدة من المحاصيل والحيوانات والآلات الزراعية. ويتضمن كل سؤال ثلاث استجابات: الأولى دائما وتعبر عن قيام المبحوث بتبنى الاصناف بمجرد سماعه عنها (٣ درجات)، وثانيها أحيانا وتعبر عن انتظاره لحين قيام الجيران بزراعتها أو تبنيها (درجتان)، وثالثها لا أي عدم تطبيقها نهائياً (درجة واحدة)، ومجموع تلك الدرجات يعبر عن درجة التجديدية الزراعية للمبحوث ؛ حيث تم تقسيم المبحوثين إلى ثلاث فئات: الأولى ميل ضعيف أقل من ٥ درجات، و الثانية ميل متوسط من ٥ – ٧ درجات، والثالثةميل عالى للتجديد ٨ درجات فأكثر.

ب- قياس المتغيرين التابعين:

١- **تمكين المرأة:** تم قياس تقبل المبحوثين لتمكين المرأة باستخدام ستة مؤشرات يختص كل مؤشر بمجال من مجالات تمكن المرأة التى تناولتها هذه الدراسة. وهى؛ التمكين فى الأسرة والمحيط الاجتماعى لها – التمكين فى فرص التعليم ومواصلته – التمكين فى فرص العمل ومجالاته – التمكين فى ممارسة النشاط الاقتصادى الخاص والمستقل – التمكين السياسيى للمرأة – التمكين فى مجال تقلد المناصب القيادية التنفيذية والسياسية والشعبية والترقى فيها. ويتكون كل مؤشر من سبعة اسئلة تعكس مدى تقبل المبحوثين لتمكين المرأة فى المجال الخاص به ، حيث يختار المبحوث فى اجابته على الاسئلة ما بين ثلاث استجابات هى؛ يتقبل – يتقبل نوعاً ما – لا يتقبل_ ويعطى درجات ٣ – ٢ – ١ على الترتيب وذلك فى حالة العبارات الايجابية والعكس فى حالة الاسئلة ذات العبارات السلبية. وتم تقسيم درجات المبحوثين فى هذا المتغير الى ثلاث فئات: الأولى لا يتقبل من ٦٩ درجة فاقل،والثانية يتقبل الى حد ما من ٧٠ – ٩٧ درجة، والثالثة يتقبل ٩٨ درجة فأكثر.

٢- **منع ختان الإناث:** تم قياس هذا المتغير باستخدام خمس مؤشرات تتناول عدة جوانب متصلة بختان الإناث والموقف من قرار وزير الصحة بمنع ختان الإناث وتجريمه قانونياً، وتتضمن هذه الجوانب:

- موقف المبحوثين من دعاوى علماء الدين المؤيدين لمنع ختان الإناث والذى تتبناها المؤسسات الدينية الرسمية.
- موقف المبحوثين من دعاوى علماء الدين المناهضين لمنع ختان الإناث والذي تتبناها جماعات دينية ومفكرون دينيون لهم توجهات ووجهات نظر تختلف ووجهة نظر المؤسسات الدينية الرسمية.
  - موقف المبحوثين من الآثار الصحية والنفسية السلبية لختان الإناث.
  - موقف المبحوثين من التأثير السلبى لختان الإناث على العلاقة الزوجية وعلى كيان الأسرة.
  - موقف المبحوثين من قرار وزير الصحة بمنع ختان الإناث وتجريمه قانونا.

وقد تضمن كل مؤشر خمسة أسئلة منها بعض الأسئلة العكسية (السلبية) للتأكيد على ثبات موقف المبحوثين. وقد تم التعبير عن مدى تقبل المبحوث لمنع ختان الاناث من خلال إجابته على الأسئلة بالاختيار ما بين لا يتقبل ويتقبل الى حد ما ويتقبل، بعد اعطائها درجات ١ – ٢ – ٣ على الترتيب والعكس فى حالة الأسئلة السلبية، ثم تم تقسيم درجات المبحوثين الى ثلاث فئات وهى: لا يتقبل٤١ درجة فأقل، والثانية يتقبل الى حد ما من ٤٢ – ٥٨ درجة، والثالثة يتقبل ٥٩ درجة فأكثر.

أدوات التحليل الاحصائي:

و استخدم فى تحليل بيانات البحث احصائياً كل من العرض الجدولى بالتكرارات والنسب المئوية، ومعامل التطابق النسبى مربع كاى.

النتائج ومناقشتها

أولاً: الخصائص الشخصية و الاجتماعية للزراع المبحوثين:

أظهرت النتائج (جدول رقم ١) أن أكثر من ثلثى عينة البحث (٧٠.٦%) يعيشون فى أسر مترابطة، وأن مايقرب من ثلاثة أرباعهم (٧٤.١%) كانت نظرتهم مرتفعة للأرض كقيمة اجتماعية وأن أكثر من خمسي (٤٢.٩%) المبحوثين يقعون فى الفئة العمرية من ٣٠ – أقل من ٥٠ عاماً، وأن نصف (٥٠%) المبحوثين يعيشون فى أسر متوسطة العدد ٤ – ٦ أفراد، وأن غالبيتهم العظمى (٨٧%) متزوجون، وأن ما يقرب من ثلث المبحوثين (٣١.٨%) أميون، وأن مايقرب من نصفهم (٤٦.٥%) يحملون مؤهلات منهم ٣٠% مؤهلهم متوسط، ١٦.٥% مؤهلهم عالى، وأن أقل قليلاً من ثلاثة أخماس (٥٨.٣%) المبحوثين يمتهنون مهنة أخرى مع الزراعة، وأن ما يقرب من نصفهم (٤٨.٢%) يحوزون فدان فأقل، وأن ما يقرب من ثلاثة أرباعهم (٧٣.٥%) كانت مشاركتهم فى المنظمات الاجتماعية الرسمية المحلية ضعيفة، وأن حوالى خمسى (٤٠.٦%) المبحوثين كانت مشاركتهم السياسية عالية، وأن حوالى أكثر قليلاً من خمسى (٤١.٢%) المبحوثين كانوا منفتحين ثقافياً إلى حد ما، وأن أربعة اخماسهم (٨٠%) كان لديهم ميل متوسط للتجديد في الزراعة.

جدول (١) توزيع المبحوثين وفقاً لمتغيراتهم المستقلة المدروسة

م	المتغيرات	الفئات	عدد	%	م	المتغيرات	الفئات	عدد	%
١	الترابط الأسرى	غير مترابطة	١٠	٥.٩	٧	المهنة	الزراعة فقط	٧١	٤١.٧
		مترابطة لحد ما	٤٠	٢٣.٥			الزراعة ومهنة أخرى	٩٩	٥٨.٣
		مترابطة	١٢٠	٧٠.٦				-	-
٢	النظرة للأرض كقيمة اجتماعية	منخفضة	١٢	٧.١	٨	سعة الحيازة الزراعية	فدان فأقل	٨٢	٤٨.٢
		متوسطة	٣٢	١٨.٨			أكثر من فدان-أقل من ٥ أفدنة	٧٧	٤٥.٣
		مرتفعة	١٢٦	٧٤.١			٥ أفدنة فأكثر	١١	٦.٥
٣	العمـــر	أقل من ٣٠ عام	٢٥	١٤.٧	٩	المشاركة فى المنظمات الاجتماعية الرسمية	ضعيفة	١٢٥	٧٣.٥
		٣٠ – أقل من ٥٠عام	٧٣	٤٢.٩			متوسطة	٤٥	٢٦.٥
		٥٠ عاماً فأكثر	٧٢	٤٢.٤			عالية	-	-
٤	عدد أفراد الأسرة	٣ أفراد فأقل	٤	٢.٤	١٠	المشاركة السياسية	ضعيفة	٤١	٢٤.١
		٤ – ٦ أفراد	٨٥	٥٠			متوسطة	٦٠	٣٥.٣
		٧ أفراد فأكثر	٨١	٤٧.٦			عالية	٦٩	٤٠.٦
٥	الحالة الزواجية	متزوج	١٤٨	٨٧.٠٠	١١	الانفتاح الثقافى	غير منفتح	٤٤	٢٥.٩
		أعزب	١٩	١١.٢			منفتح الى حد ما	٧٠	٤١.٢
		أرمل	٣	١.٨			منفتح	٥٦	٣٢.٩
		مطلق	-	-					
٦	المستوى التعليمى	أمى	٥٤	٣١.٨	١٢	الميل للتجديد فى الزراعة	ضعيف	١٢	٧.١
		يقرأ ويكتب	١٥	٨.٨			متوسط	١٣٦	٨٠.
		تعليم أساسى	٢٢	١٢.٩			عالى	٢٢	١٢.٩
		متوسط	٥١	٣٠					
		عالى	٢٨	١٦.٥					

ثانياً:تقبل الزراع المبحوثين لتمكين المرأة :

أسفرت النتائج (جدول رقم٢) عن أن أقل من نصف (٤٤.٧%) المبحوثين كانوا محايدون تجاه تمكين المرأة، وأن أكثر قليلا من ثلث (٣٤.٢%) المبحوثين كانوا متقبلين لتمكين المرأة، وتشير هذه النتائج الى وجود اتجاه ايجابى إلى حد ما حيال تمكين المرأة، يمكن تنميته من خلال بذل المزيد من الجهود تتضافر فيها كافة الأجهزة المعنية؛ وربما يرجع هذا التوجه الإيجابى النسبى الى الكفاح الطويل الذى خاضته المرأة وأنصارها خلال القرن الماضى لانتزاع حقوقها المشروعة فى التعليم والعمل والمشاركة فى شتى مجالات الحياة والتى من الطبيعى أن يمتد تأثيرها للريف ولكن بدرجات أقل من الحضر نظراً للطبيعة التقليدية المحافظة لسكانه خاصة الزراع منهم.

جدول (٢) توزيع المبحوثين وفقاً لتقبلهم تمكين المرأة

م	التكرار / مستوى التقبل	العـــدد	%
١	لا يتقبل (معارض)	٣٦	٢١.١
٢	محايـد	٧٦	٤٤.٧
٣	يتقبل (مؤيد)	٥٨	٣٤.٢
المجمـــوع		١٧٠	١٠٠

ثالثاً:العلاقة بين مستوى تقبل الزراع لتمكين المرأة والمتغيرات المستقلة المدروسة:

لتحقيق الهدف الثالث تم صياغه الفرض الاحصائى التالى: "لا توجد علاقة بين مستوى تقبل الزراع لتمكين المرأة وكل من المتغيرات المستقلة التالية:الترابط الأسرى- النظرة للأرض كقيمة اجتماعية- العمر- عدد أفراد الأسرة - الحالة الزواجية للمبحوثين- المستوى التعليمى- المهنة- سعة الحيازة الزراعية – المشاركة فى المنظمات الاجتماعية الرسمية- المشاركة السياسية- الانفتاح الثقافى للمبحوثين - الميل للتجديد فى الزراعة"، وقد تم اختبارصحه الفرض باستخدم معامل التطابق النسبى مربع كاى ؛ حيث أوضحت النتائج(جدول رقم٣) وجود علاقة معنوية عند مستوى معنوية ٠.٠١ بين مستوى تقبل الزراع المبحوثين لتمكين المرأة وبين كل من المتغيرات المستقلة التالية:الترابط الأسرى، المستوى التعليمى، المهنة، سعة الحيازة الزراعية، المشاركة فى المنظمات الاجتماعية، المشاركة السياسية، الإنفتاح الثقافى، والميل للتجديد فى الزراعة ؛ حيث بلغت قيم كا^{2} المحسوبة لكل منها ١٥.٢٤١، ٣٣.٨٢٦، ١١.١٧٩، ١٩.٨١٧، ١٤.٥٥٤، ٢٢.١٠٨، ٥٤.٩٣٤، ٣٠.٤٦٢ على الترتيب، وهى أكبر من قيمتها الجدولية عند نفس مستوى المعنوية، كما تبين وجود علاقة معنوية عند مستوى معنوية ٠.٠٥ بين مستوى تقبل الزراع لتمكين المرأة وكل من عدد أفراد أسر المبحوثين، والحالة الزواجية لهم ؛ حيث بلغت قيم مربع كاى المحسوبة ١٢.٨٩٨، ٩.٦٦٤ على الترتيب، وهى أكبر من القيم الجدولية المناظرة عند نفس مستوى المعنوية؛ وربما يرجع ذلك الى أن الترابط الأسرى القوى، وارتفاع المستوى التعليمى والاقتصادى، والمشاركة الفعالة فى المنظمات الاجتماعيه الرسمية، والمشاركة السياسية العالية والانفتاح الثقافى على مصادر المعرفة وزيادة الميل للتجديد وتبنى المستحدثات الزراعية (وجميعها من الخصائص الإيجابية) قد تساعد على دفع المبحوثين الى اتخاذ موقف ايجابى حيال تمكين المرأة، ومن ثم زيادة تقبلهم لعملية تمكين المرأة بجوانبها المدروسة.

جدول (٣): قيم مربع كاى المحسوبة للعلاقة بين مستوى تقبل الزراع لتمكين المرأة وكل من متغيراتهم المدروسة

م	المتغيرات المستقلة	قيمة مربع كاى	درجات الحرية	م	المتغيرات المستقلة	قيمة مربع كاى	درجات الحرية
١	الترابط الأسرى	١٥.٢٤١**	٤	٧	المهنة	١١.١٧٩**	٢
٢	النظر للأرض كقيمة اجتماعية	٤.٨٢٩	٤	٨	سعة الحيازة الزراعية	١٩.٨١٧**	٤
٣	العمر	٢.٦٦٢	٤	٩	المشاركة فى المنظمات الاجتماعية الرسمية	١٤.٥٥٤**	٤
٤	عدد أفراد الأسرة	١٢.٨٩٨*	٤	١٠	المشاركة السياسية	٢٢.١٠٨**	٤
٥	الحالة الزواجية	٩.٦٦٤*	٤	١١	الانفتاح الثقافى	٥٤.٩٣٤**	٤
٦	المستوى التعليمى	٣٣.٨٢٦**	٦	١٢	الميل للتجديد من الزراعة	٣٠.٤٦٢**	٤

** معنوية عند مستوى ٠.٠١ * معنوية عند مستوى ٠.٠٥

وبناءً على النتائج السابقة فإنه لايمكن قبول الفرض الاحصائى الأول فيما يتعلق بالمتغيرات التالية وهى: الترابط الأسرى، عدد أفراد الأسرة، الحالة الزواجية، المستوى التعليمى، المهنة، سعة الحيازة الزراعية، المشاركة فى المنظمات الاجتماعية الرسمية، المشاركة السياسية، الانفتاح الثقافى للمبحوثين، والميل للتجديد فى الزراعة، فى حين لم يمكن رفضه بالنسبة لباقى المتغيرات التى لم يثبت وجود علاقة معنوية معها.

رابعاً: تقبل المبحوثين لمنع ختان الإناث:

أظهرت النتائج (جدول رقم٤) أن ثلاثة أخماس (٦٠%) المبحوثين لا يتقبلوا منع ختان الإناث، مقابل أقل قليلاً من ثلث (٣١.٢%) المبحوثين من الزراع يتقبلوا منع ختان الإناث، وأن أقل قليلا من عشر (٨.٨%) الزراع المبحوثين كان موقفهم محايداً تجاه منع ختان الإناث أى لم يحسموا أمرهم بعد. وتشير هذه النتائج إلى أن هناك تقدماً ملحوظاً فى تقبل الزراع لمنع ختان الإناث فى الريف بالمقارنة بما كان عليه الوضع فيما مضى والذى سبق الاشارة اليه. وربما يرجع ذلك الى الجهود التوعوية تجاه قضية منع ختان الاناث فضلاً عن أن القرارات والقوانين المجرمة لممارسة هذه العادة قد بدأت تؤتى ثمارها، الأمر الذى يدعو إلى بذل المزيد من الجهود المكثفة للقضاء على هذه العادة واستئصال شأفتها من القرية المصرية والمجتمع المصرى بأسره.

جدول (٤): توزيع المبحوثين وفقاً لتقبلهم منع ختان الاناث

م	التكرار / مستوى التقبل	العـــدد	%

١	لا يتقبل (معارض)	١٠٢	٦٠
٢	محايـد	١٥	٨.٨
٣	يتقبل (مؤيد)	٥٣	٣١.٢
المجمـــوع		١٧٠	١٠٠

خامساً: العلاقة بين مستوى تقبل الزراع لمنع ختان الإناث وكل من المتغيرات المستقلة المدروسة:

لتحقيق الهدف الخامس من البحث تم صياغة الفرض الإحصائى التالى: "لا توجد علاقة بين مستوى تقبل الزراع لمنع ختان الإناث وكل من المتغيرات المستقلة التالية:الترابط الأسرى - النظرة للأرض كقيمة اجتماعية- العمر - عدد أفراد الأسرة - الحالة الزواجية للمبحوثين- المستوى التعليمى- المهنة - سعة الحيازة الزراعية – المشاركة فى المنظمات الاجتماعية الرسمية- المشاركة السياسية- الانفتاح الثقافى للمبحوثين - الميل للتجديد فى الزراعة"، وقد وتم اختبار صحة الفرض باستخدام معامل التطابق النسبى(مربع كاى) ؛ حيث اتضح من البيانات الواردة بالجدول رقم ٥ وجود علاقة معنوية عند مستورى ٠.٠١ بين مستوى تقبل الزراع لمنع ختان الإناث وكل من المتغيرات المستقلة التالية:المستوى التعليمى، المهنة، سعة الحيازة الزراعية، المشاركة السياسية، الانفتاح الثقافى، والميل للتجديد فى الزراعة، حيث بلغت قيم مربع كاى المحسوبة ٤٠.١٢٩، ٢١.٧٥١، ١٥.٢٤٩، ١٥.٢٤٢، ١٣.٣٤٤، ٢٠.٠١٤ على الترتيب، وهى أكبر من القيم الجدولية المقابلة لها عند نفس مستوى المعنوية، وكذلك أتضح وجود علاقة معنوية عند مستوى ٠.٠٥ بين مستوى تقبل المبحوثين لمنع ختان الاناث وبين المشاركة فى المنظمات الاجتماعية الرسمية؛ حيث بلغت قيمة كا المحسوبة ١٢.٥١١ وهى أكبر من قيمتها الجدولية عند نفس مستوى المعنوية.

جدول (٥): قيم مربع كاى المحسوبة للعلاقة بين مستوىتقبل الزراع منع ختان الاناث وكل من متغيراتهم المستقلة لمدروسة

م	المتغيرات المستقلة	قيمة مربع كاى	درجات الحرية	م	المتغيرات المستقلة	قيمة مربع كاى	درجات الحرية
١	الترابط الأسرى	٧.٥٦٤	٤	٧	المهنة	٢١.٧٥١**	٢
٢	النظر للأرض كقيمة اجتماعية	٢.٥١٤	٤	٨	سعة الحيازة الزراعية	١٥.٢٤٩**	٤
٣	العمـــر	٤.٦٠٥	٤	٩	المشـــاركة فـــى المنظمـــات الاجتماعية	١٢.٥١١*	٤
٤	عدد أفراد الأسرة	٩.١٤٨	٤	١٠	المشاركة السياسية	١٥.٢٤٢**	٤
٥	الحالة الزواجية	٥.٩٩٨	٤	١١	الانفتاح الثقافى	١٣.٣٤٤**	٤
٦	المستوى التعليمى	٤٠.١٢٩**	٦	١٢	الميل للتجديد من الزراعة	٢٠.٠١٤**	٤

**** معنوية عند مستوى ٠.٠١ * معنوية عند مستوى ٠.٠٥**

وتشير هذه النتائج إلى التأثير الإيجابى للمتغيرات ذات الارتباط الوثيق بالتوجهات المواتية لعصر المعلوماتية (مثل ارتفاع المستوى التعليمى، وارتقاء المستوى المعيشى، والمشاركة الفعالة فى منظمات المجتمع المدنى، والمشاركة السياسية الفعالة، والانفتاح على مصادر المعرفة والثقافة، وتعاظم الميل للتجديد وتبنى المبتكرات) على مواقف الزراع المبحوثين حيال هذه القضية؛ وربما يرجع ذلك إلى أن الزراع ذوى الخصائص الشخصية والاجتماعية المتميزة يكونوا أكثر ميلاً لتقبل الأفكار والمعلومات والتوجهات التى تخاطب العقل وتستند الى الأدلة المنطقية من ناحية والتى تتفق وصحيح تعاليم الدين من ناحية أخرى وتساير رأى العلم والطب من ناحية ثالثة، ومن ثم يكون أمثال هؤلاء أكثر ميلاً لتقبل منع ختان الإناث.

وبناءً على ما تقدم لايمكن قبول الفرض الاحصائى الذى يتعلق بالمتغيرات التى ثبت وجود علاقة معنوية معها، فى حين لم يكن رفضه فيما يتعلق بالمتغيرات التى لم يثبت وجود علاقة معنوية معها.

التوصيـــات

فى ضوء نتائج البحث يمكن اقتراح التوصيات التالية:

١- تكثيف الجهود الرامية للارتقاء بالمستوى التعليمى والاقتصادى والثقافى بالقرية نظراً للعلاقة الوثيقة بينها وبين تقبل الزراع المبحوثين لتمكين المرأة ومنع ختان الاناث والذى أظهرته نتائج الدراسة.

٢- تفعيل المشاركة فى منظمات المجتمع المدنى والمشاركة السياسية وتنمية الميل لتقبل المستحدثات بين السكان الريفيين، والتى تعد من متطلبات الشخصية المعاصرة التى تساير متطلبات عصر المعلوماتية والتى كشفت الدراسة عن علاقتها الوثيقة بتقبل تمكين المرأة ومنع ختان الإناث.

٣- ضرورة تبنى خطط شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تركز على القرية وتولى عناية خاصة للفئات المهمشة والفقيرة وصغار الزراع باعتبارهم الفئات الأولى بالرعاية للارتقاء بهم اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.

المراجع

١- إبراهيم،محمد محمد سليمان(دكتور)،دراز،احمدعبدالعزيز(دكتور)،دراسة حالة تمكين المرأة الريفية اقتصاديا واجتماعيا بقرية العصلوجى شرقية،المؤتمر السنوى التاسع والثلاثون لقضايا السكان والتنمية(...الازمة الاقتصادية العالمية)، المركز الديموجرافى، القاهرة،١٥-١٧ديسمبر ٢٠٠٩.

٢- أبو القمصان،نهاد، كيفية النهوض بالمرأة الريفية فى ظل الازمة الاقتصادية، مركز الارض لحقوق الانسان،القاهرة،٢٠٠٨.

٣- أحمد،عفت عبدالحميد(دكتورة)،الخولى،الخولى سالم(دكتور)،عبدالهادى،هانى محمد،معرفة ارباب الاسر الريفية باحدى القرى المصرية بالاسباب الدافعة لختان الاناث والاضرار المترتبة عليه،المؤتمر السنوى الثامن والثلاثون لقضايا السكان والتنمية،المركز الديموجرافى،القاهرة،١٦-١٨ديسمبر،٢٠٠٨.

٤-الزناتى، فاطمة، واى،آن، المسح السكانى االصحى، مصر ٢٠٠٥، المجلس القومى للسكان ، القاهرة، مارس .٢٠٠٦

٥-الساعاتى،سامية حسن(دكتورة)،المرأة فى المجتمع المعاصر،الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،٢٠٠٦.

٦- الشوكانى،محمدبن على،نيل الاوطارمن احاديث سيدالاخيار،ط١،دارالجيل، بيروت،لبنان،بدون سنة نشر.

٧- النقاش،فريدة،نساءالريف..استغلال مركب وتمييز مضاعف وسبل النهوض،مركزالارض لحقوق الانسان،القاهرة،٢٠٠٨.

٨- جريجوريوس،الانبا،الختان فى المسيحية،لجنة النشرللثقافة القبطيةوالارثوذكسية،القاهرة،يونيو.١٩٨٨

٩- زيمرمان،مايكل،الفلسفة البيئية،الجزء الثانى،سلسلة عالم المعرفة،المجلس الوطنى للثقافة والفنون والاداب،العدد٣٣٣،الكويت،نوفمبر،.٢٠٠٦

١٠- سابق،السيد،فقه السنة،مجلد١،دارالكتاب العربى،القاهرة،بدون سنة نشر.

١١- شكرى،علياء،واخرون(دكاترة)،المراة والمجتمع وجهة نظر علم الاجتماع،دارالمعرفة الجامعية،الاسكندرية،.١٩٩٨

١٢- فؤاد،آمال،وآخرون(دكاترة)،تعزيزالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة فى مصر كهدف من اهداف الالفية الانمائية الثالثة، المؤتمرالسنوى السادس والثلاثون لقضاياالسكان والتنمية(المشكلات والسياسات)،المركز الديموجرافى، القاهرة،١٢-١٤ديسمبر.٢٠٠٦

١٣- فهمى،سامية(دكتورة)،أدوارالمرأة الريفية فى التنمية تجارب مصرية وعربية من الثمانينات وحتى مطلع القرن الحادى والعشرين،دار المعرفة الجامعية،الاسكندرية،٢٠٠٣.

١٤- مخلوف،هشام حسين(دكتور)،الشيشينى،عزت فهيم(دكتور)،السكان والصحةالانجابية وتنظيم الاسرة،جمعية الديموجرافيين المصرية،القاهرة،٢٠٠٥.

١٥- مدكور،ابراهيم بيومي واخرون(دكاترة)،معجم العلوم الاجتماعية،الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،.١٩٧٥

١٦- مديرية الزراعة بالشرقية،بيانات غير منشورة،الزقازيق،٢٠١٠.

١٧- نخبة من اساتذة جامعة الازهروالجامعات المصرية(دكاترة)،التربية السكانية، المركز الدولى الاسلامى للدراسات والبحوث السكانية،جامعةالازهر، القاهرة،.١٩٩٧

18- http://vb.aljawhrh.nd/40978.25.6.2010.

19-http://www.lahaonline.com\

20- www.qaradawi.net/site.../static asp.25-6-2010.

THE RELATIONSHIP BETWEEN FARMER'S PERSONAL AND SOCIAL VARIABLES AND ACCEPTANCE OF WOMAN EMPOWERMENT AND BANNED FEMALE GENITAL MUTILATION IN SHARKIA GOVERNORATE

Khalifa, E. A. A.

Khalifa, E. A. A.

Agric. Extension and Rural Sociology Dept., Faculty of Agriculture, Azhar University, Assiut

ABSTRACT

The study aimed to identify the level of farmers accepting women empowerment and banning female genital mutilation and to testing the relationship between level of farmers accepting of empowerment and prevent female genital mutilation as adependant variables with studied independent variables.

The sample included one hundred and seventy respondents (170) from three villages of Sharkia governorate. Frequencies, percentage, and chi square were used of statistical methods to analysis data.

The main important results of the study were:

1-One third of respondents (34.2%) accepted women empowerment ,while (21.1%) did not accept.

2- There is significant relationship between level of respondents acceptance of woman empowerment and the following variables; family bonding, number of family members, marital status, educational status, profession, land holdering, formal participation in social organization, political participation, cultural cosmopolitance and tendency toward agriculture modernization.

3-The study showed that (31.2%)accept prevent female genital mutilation, while (60%) not accept.

4-There are significant relationship between respondents acceptance of banned female genital mutilation and the following variables: educational status, profession, land holdering size , formal participation of social organization, cultural cosmopolitance and tendency toward modernization in agriculture.

قام بتحكيم البحث

أ.د / إبتهال محمد كمال ابو حسين — كلية الزراعة – جامعة المنصورة

أ.د / محمد حلمى احمد نوار — كلية الزراعة – جامعة القاهرة